الراصد

شؤون عربية

2016/04/09م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

الثورة السورية أمام خطر وجودي..... 3

مواجهة بين عمّان وجماعة «الإخوان المسلمين» 4

القمة المصرية السعودية: اتفاقات اقتصادية وسط غياب الأزمات الإقليمية 7

"العربي الجديد" ينشر مسودة الهدنة باليمن: الانقلابيون ينتظرون تعديلات..... 8

أبرز محطات الدعم السعودي لمصر في عهد السيسي..... 10

مصر تنتقد إيران تزامنا مع زيارة الملك سلمان..... 10

الثورة السورية أمام خطر وجودي

غازي دحمان العربي الجديد 2016\4\9

بينما تتلهّى الإدارة الأميركية في تسريب رواياتٍ عن رحيل بشار الأسد وترحيله ودائرته الضيقة، ومن وراء ذلك، تجري تلهية عالم غاضب يتشكّل من أوروبا والخليج والأكثرية السورية، تبدو الأمور تسير في منحىً غير مشابهٍ لهذه الروايات، ولا تتناسق معها، وهذه المقدمات تتناقض تماماً مع الإجراءات والترتيبات الحاصلة على الأرض. والعكس تماماً، فإن السياق الموازي الذي تصنعه روسيا وحلفاؤها، ميدانياً وسياسياً، يلح بشكل وقح وفج على استكمال تغيير المعادلات لصالحه.

لا شيء يدعو إلى التفاؤل على جبهات الثورة السورية، ثمّة إدارة للمرحلة، تتم عبر استراتيجية تدرجية، تسعى إلى شطب الثورة من ساحة الفعل السوري، وتحويلها إلى تمرد سابق، وحالة عدم استقرار جرى تجاوزها، ويجري الأمر عبر تقنية تعطيل الأدوات التشغيلية للثورة، وقتل ديناميتها، وصناعة أمر واقع جديد من خلاله تتحوّل الثورة وأدواتها إلى جهة فاقدة المبادرة العسكرية والسياسية، فيما الطرف المقابل هو صانع التحوّلات والإطار القابل للفعل وللاستمرارية.

دع عنك كل ما يقال عن تفاهم استراتيجي أميركي – روسي على إدارة المرحلة وتوازنات القوى. الواقع أن هذا التفاهم ليس فيه طرف يراعي الثورة السورية بقدر ما أنه يتعاطى مع الوضع بحرفيةٍ تقنيةٍ وحساباتٍ دقيقةٍ، تتعلق بعمليات تموضع استراتيجي، وإدارة للأزمة، وتتعاطى مع الحالة السورية بوصفها جغرافيا وديمغرافيا، يمكن التعامل معها كمقلب، وليس تفاصيل. هكذا هي في الجانب الأميركي، لذا تترك قيادة الأمور لروسيا التي تتصرّف بالتفاصيل، وتنتجها على هواها، والتي إن استمرت بتكتيكاتها ومناوراتها ستؤول إلى نهاية الثورة إلى الأبد.

شكّلت الهدنة التي فرضتها روسيا نقطة انطلاقٍ صوب هدف وأد الثورة السورية، وإنهاء مفاعيلها، من خلال جملةٍ من الترتيبات التي باتت تشكّل البرنامج اليومي العملي والوحيد على الأرض السورية، والذي تتمظهر مخرجاته عبر طيفٍ واسعٍ من الأهداف، تمكن ملاحظتها على الشكل التالي:

- إبعاد الأضواء عن الثورة السورية وعزلها عن دائرة الاهتمام الإعلامي الإقليمي والعالمي، ويبدو أن روسيا بدأت تحقق بداياتٍ ناجحةً في هذا الصدد، شيئاً فشيئاً يجري تهميش الحدث السوري واحتلاله مكانة متأخرة وهامشية في تغطيات الإعلام، وهو أمر يحصل أول مرّة، منذ بدأت الثورة السورية.

- محاصرة مناطق الثوار وقضمها الواحدة تلو الأخرى، فقد سمحت الهدنة لروسيا وحلفائها بالاستفراد بكل منطقة على حدة، وتصفيتها تباعاً وتحويلها إلى جزر منعزلة ومفصولة عن بقية المناطق، وسمح هذا الأمر بنقل قوات الطرف الآخر من جبهة إلى أخرى، حسب مقتضيات العمل العسكري ومصالحه وأولوياته.

- تثبيط الإجراءات الإقليمية، وتعطيل قدرة شعوب المنطقة وأنظمتها على التأثير بمجريات الأحداث، جميع أدوار الأطراف الإقليمية صارت محاصرة ومعزولة، وبدون أي فعالية، فيما يبدو أنه تمهيد لإخراج أوزانها التفاوضية من العملية السياسية.

- تشريع الاحتلال الشيعي والتفريغ الديمغرافي، كل منطقة تخرج منها داعش أو يجري قضمها تحت ستار الهدنة، يتم تطهيرها من السكان، وتصبح حقاً للمنظمات الشيعية، أو جزءاً من المشروع الإيراني، على غرار تحرير تدمر التي تحولت إلى عملية صيانة طريق إيران من العراق إلى سورية ولبنان، فيما يقتضي المنطق تفكيك الوجود الشيعي المسلح، أما تركه يعمل براحته يرسم مناطق النفوذ، ويمارس عمليات تفريغ ديمغرافي براحته، كما هو حاصل في القلمون وأرياف دمشق، فهذا يعني أنه مرضي عنه.

Center for Studies & Strategies
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

- تعويد العالم على هذا النمط، ودفعه إلى الاستسلام النفسي الجمعي لمقولة أن الأسد أضحى واقعاً يتوجب التعود عليه ضمن المعادلات الجديدة، والأكثر الذهاب إلى دمجه ضمن جبهة الحرب على الإرهاب، وتحويله شريكاً أساسياً، كما تطالب روسيا علناً.

- استثمار أعمال العنف في أوروبا، وانتظار ما تجود به داعش، كل عملية لداعش تخصم من رصيد نضال الشعب السوري، وتزيد أسهم بشار الأسد في البقاء، وتراهن روسيا في ذلك على علاقتها مع الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا، من أجل تعويم الأسد وإعادة تأهيله من خلال زيارات وفود هذه الأحزاب إلى سورية، والإطلالات الإعلامية الكثيفة عبر وسائل الإعلام الأوروبية.

تعتمد روسيا للتغطية على هذه العملية سياسة التفاهم على بعض القضايا، ثم التراجع عنها، كلّما حصلت تطورات ميدانية، وتحاول فرض هذا الأمر واقعاً سياسياً لا يمكن تجاوزه، وكأن القضية ليست ثورة ومصير شعب، بل صراع عسكري، يفرض المنتصر فيه شروطه. وبذريعة الواقعية واعتماد مبدأ التدرجية، يجري حرف مطالب الثورة بما لا يمس هيكل سلطة نظام الأسد، وحصر مطالبات الثورة في قضايا إخراج المعتقلين، وفك الحصار على المناطق المحاصرة. وهذا يعني أن الثورة تدفع ثمن إنهاء الأزمة من كيسها ورصيدها هي. ولتحقيق ذلك كله، تعمد روسيا إلى تعقيد البيئة التفاوضية عبر استنزاف المفاوضين، وتشتيت انتباه العالم بما يضمن إضعاف القضية المركزية المتمثلة في الثورة على نظام مستبدٍّ، وتحويلها إلى قضايا متشعبة، مثل حقوق الأقليات وشكل الدولة السورية في المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى ربط القضية السورية بملفات أخرى.

الثورة السورية في خطر وجودي، يكفي أنه، حتى اللحظة، لا وجود لضماناتٍ برحيل الأسد، وإخراج النفوذ الإيراني، وتفكيك منظومة المليشيات الشيعية، وكل ما يجري ليس سوى عملية استنزافية لقدرات الثورة، وقضم لمجالها الجغرافي والسياسي، وكلام أميركي مرسل عن نهاياتٍ سعيدةٍ، لا مؤشرات واقعية عن إمكانية حصولها.

مواجهة بين عمّان وجماعة «الإخوان المسلمين»

ديفيد شينكر — معهد واشنطن — 2016\4\6

حددت جماعة «الإخوان المسلمين» الأردنية المحظورة رسمياً السابع من نيسان/أبريل، موعداً لإجراء انتخاباتها الداخلية لاختيار مراقبها العام وتشكيل «مجلس شورى» خاص بها مؤلف من ثلاثة وخمسين عضواً. وكانت الحكومة الأردنية قد أعلنت في شباط/فبراير عدم شرعية هذه الجماعة وبالتالي رخصت قيام تنظيم منافس لـ «الإخوان». وحذرت الحكومة الجماعة من إجراء الاقتراع. إلا أن «الإخوان» أصرّوا على القول بأنهم سيمضون قدماً بالانتخابات، الأمر الذي يمهد الطريق لمواجهة بين الإسلاميين المستضعفين والدولة.

الخلفية

تأسس الفصيل الاردني لـ جماعة «الإخوان المسلمين» وحزبها السياسي، «جبهة العمل الإسلامي»، عام 1945 ولطالما شكّل قوة سياسية في المملكة. ولكن، خلال العقد الأخير، اشتبكت عناصر أكثر اعتدالاً وموالية للنظام تابعة لـ «الإخوان المسلمين»، وهي بشكل أساسي "الحمائم" القبلية من الضفة الشرقية، مع "الصقور" الأكثر تشدداً ونفوذاً من الضفة الغربية وغالبيتها من التابعية الفلسطينية. وتمحور القسم الأكبر من الخلاف حول الأولوية النسبية للجهاد في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، إلا أن الفصائل اختلفت أيضاً حول ما إذا كان يجدر بها المشاركة في النظام السياسي الأردني الذي يضرّ بمصالحها بصورة منهجية. ففي عامي 2007 و 2013، قاطع «الإخوان المسلمون» الانتخابات النيابية احتجاجاً على القانون الانتخابي الذي خضع لعملية تنقيح منذ ذلك الحين.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وخلال السنوات الأربع الماضية، استغل القصر الملكي الأردني و"دائرة المخابرات العامة" هذه الخلافات الداخلية لإيقاع المزيد من الشرخ في صفوف الإسلاميين وإضعافهم. وفي عام 2012، قام مسؤول كبير سابق في «جبهة العمل الإسلامي» هو الدكتور رحيل غرايبة - بمباركة من القصر الملكي وربما بدعمه المالي - بإطلاق "مبادرة زمزم"، وهي عبارة عن منظمة كان هدفها المعلن إنهاء احتكار الخطاب الإسلامي من قبل «الإخوان المسلمين» في المملكة. ويُشتبه إلى حد كبير أن تكون "دائرة المخابرات العامة" قد دعمت «حزب الوسط الإسلامي» في الانتخابات النيابية عام 2013، فساعدته على الفوز بـ 16 مقعداً من أصل 150 في البرلمان المنتخب، ليصبح بذلك أكبر كتلة برلمانية. وفي عام 2014، حُكم على زكي بني أرشيد، نائب المراقب العام لجماعة «الإخوان المسلمين»، بالسجن لمدة ثلاثة عشر شهراً. وبعد انقضاء بضعة أسابيع على إطلاق سراحه، وجهت الحكومة الضربة القاضية لجماعة «الإخوان» من خلال حظرها بحجة افتقارها للترخيص الملائم وعبر اتهامها بأنها مدينة بالفضل لزعيم أجنبي بصورة غير مشروعة (أي المرشد العام لجماعة «الإخوان المسلمين» في مصر، محمد بديع).

ومن ثم في آذار/مارس، منحت الحكومة ترخيصاً لزعيم معمّر في جماعة «الإخوان المسلمين»، عبد المجيد ذنيبات، من فصيل "الحمائم"، مجيزةً له إنشاء تنظيم جديد لـ «الإخوان». كما نقلت عمّان الأصول الضخمة لجماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة إلى التنظيم الجديد. وتشير التقارير إلى أن التنظيم الجديد أصبح يضم 300 عضو، بمن فيهم زعماء سابقون بارزون في جماعة «الإخوان».

الحظر الانتخابي

يشير الإعلام الأردني إلى أن محافظ العاصمة عمّان خالد أبو زيد قد أصدر توجيهاً منع بموجبه جماعة «الإخوان» غير المرخصة من إجراء انتخابات داخلية، رداً على شكوى كان ذنيبات قد رفعها إلى وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية اعتراضاً على محاولة [بعض] الأفراد "انتحال" تنظيم مرخص. وبناءً على تلك العريضة، قررت وزارة الداخلية بأن التصويت سيكون في الواقع غير قانوني.

وعلى نحو غير مفاجئ، رد الناطق باسم الجماعة المحظورة، معاذ الخوالدة، من خلال اعتبار موقف الحكومة غير قانوني، قائلاً: "أُجريت الانتخابات لفترة دامت سبعين عاماً دون تدخل أي طرف. فما الذي تغير هذا العام؟" أما ناطق آخر باسم الجماعة، مراد العضايلة، فكان أقل ضبطاً للنفس، معتبراً الحظر "انقلاباً يرعاه النظام".

وعلى الرغم من علاقاتها المتوترة مع الحكومة، حاولت جماعة «الإخوان» على ما يبدو التصالح مع عمّان حتى الآونة الأخيرة. فوفقاً لـ "قدس برس"، وهي وكالة أنباء إلكترونية مؤيدة لقضايا الإسلاميين، فإن عدة أعضاء من الجماعة المحظورة، بمن فيهم نائب أمين عام «جبهة العمل الإسلامي» علي أبو السكر، قد شاركوا في سلسلة محادثات خلال الأشهر القليلة الماضية مع رئيس مجلس الأعيان المقرب جداً من دوائر القصر الملكي فيصل الفايز في محاولة لرأب الفجوات. ولفتت مصادر «الإخوان» إلى أنه خلال تلك الاجتماعات، كشف الفايز عن عدة شروط أساسية رسمية لإعادة تأهيل الجماعة، بما فيها: (1) إعلان الولاء للملك عبدالله والمملكة الأردنية الهاشمية، (2) التعهد بالمشاركة في الحياة السياسية من خلال الانتخابات النيابية والبلدية، (3) قطع العلاقات مع جماعة «الإخوان المسلمين» الدولية، لا سيما في مصر و(4) التصالح مع ذنيبات. وأفادت "قدس برس" بأن الجماعة قد قبلت بالمطالب الثلاثة الأولى على الأقل، غير أن الوضع القانوني لـ «الإخوان المسلمين» لا يزال على ما هو عليه.

«الإخوان» الجدد

في الوقت الذي يتولى فيه ذنيبات قيادة جماعة «الإخوان» الجديدة، يبدو أن ستار «جبهة العمل الإسلامي» أصبح يميل نحو "مبادرة زمزم" التي أطلقها غرايبة. فخلال خطاب عاصف ألقاه المنسق العام للمبادرة الأردنية للبناء في 26 آذار/مارس، أعلن غرايبة أنه "لا بد من تجاوز حالة الخندقة الأيديولوجية والدينية والمذهبية، وتجاوز مرحلة بناء الجدران الصلبة بين

Center for Studies & Strategies
OTHAYA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

مكونات الأمة الواحدة، من خلال البحث عن مساحات التوافق وتعظيمها وضرورة إيجاد سبل التعاون والمشاركة في عمليات البناء والتنمية، بعيداً عن منطق الإقصاء وسياسة الاستفراد والاستحواذ". وأضاف أن فصيله الذي وصفه بـ "الحزب المدني" يؤمن بـ "بناء إطار وطني سياسي، يسهم في إعادة بناء الحالة الوطنية الصلبة، وفي إنضاج المشروع الوطني الذي يعبر عن ضمير الشعب، على قاعدة المواطنة والانتماء الحقيقي، والاستناد إلى الشرعية الوطنية، والإيمان بالدولة المدنية الديمقراطية الحديثة". كما انتقد ضمنياً جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة على خلفية التنافس انطلاقاً من قاعدة التقوى الدينية عوضاً عن البرامج والإنجازات، بالإضافة إلى تأجيج الطائفية والسياسات الإقصائية. وشكّل دعم المملكة الهاشمية عنصراً أساسياً من خطابه، إذ قال: "الهوية الوطنية الأردنية هوية عروبية إسلامية، وهي محل فخر واعتزاز، ولا تعارض بينها وبين العمل الوحدوي مع كل الأقطار العربية والإسلامية".

وفي حين ستلقى منصة "زمزم" المتواضعة نسبياً بلا شك ترحيباً من قبل عمّان وواشنطن، لا تشكل هذه المنظمة حلاً شافياً للمشاكل المرتبطة بالإسلاميين الأردنيين. فعلى سبيل المثال، يعتبر غرايبة أن حزبه الناشئ ليس "ذراعاً سياسياً لجماعة «الإخوان المسلمين» المرخصة"، إلا أنّه يبقى شبيهاً بـ «جبهة العمل الإسلامي» من ناحية واحدة على الأقل: أن "خطة الاستيطان للاحتلال الصهيوني" هي الشغل الشاغل لبرنامجه وأن إسرائيل تُعتبر "العدو والخطر الأول الذي يهدد مجتمع المسلمين وكافة الدول العربية"، بالرغم من مرور عقدين على اتفاقية السلام الثنائية. وفي مقالة نشرتها صحيفة "الدستور" الحكومية الأردنية في آذار/مارس، لقب غرايبة نفسه إسرائيل أول "«داعش» يهودي"، مستعيراً الكنية العربية المخصصة عادةً لما يُعرف بتنظيم «الدولة الإسلامية».

التداعيات

في أيار/مايو الماضي، خططت جماعة «الإخوان» الأردنية تنظيم تظاهرة كبيرة لإحياء الذكرى السبعين لتأسيسها، إلا أن الحكومة لم تمنحها إذناً لإقامة التظاهرة. وعلى الرغم من أنها هددت بالتجمع على كافة الأحوال، فقد تراجعت في النهاية ولم ترَ التظاهرة النور. وكان من المتوقع أن يواجه «الإخوان» خياراً مماثلاً في السابع من نيسان/أبريل، وربما قاموا على الأرجح بتأجيل الانتخابات الداخلية لتجنب احتمال قمعها من قبل الحكومة. وفي سيناريو بديل، قد يقوم «الإخوان» بإجراء الانتخابات في أماكن محلية أقل بروزاً من المكان التقليدي ألا وهو قاعة "المركز الثقافي الملكي في عمّان".

ومن غير الواضح كيف سيستجيب القصر الملكي لهذا السيناريو الأخير. ففي ظل الضغوط الاقتصادية والأمنية المتزايدة المرتبطة باللاجئين السوريين المقيمين حالياً في المملكة والذين يبلغ عددهم 1.4 مليون سوري، تُفضل عمّان تجنب اشتباك مباشر مع «الإخوان المسلمين». ويقيناً أنّ التنظيم تراجع بفعل قمع الحكومة محلياً وعدة تطورات خارجية، خصوصاً الانقلاب الذي وقع في مصر عام 2013 والذي أطاح بحكومة محمد مرسي التابعة لـ «الإخوان». وفي كانون الأول/ديسمبر على سبيل المثال، استقال 400 عضو من الحزب من أصل 1500 يكوّنون «جبهة العمل الإسلامي». إلا أن جماعة «الإخوان» أثبتت قدرتها على الصمود في الماضي وما زالت تتمتع بدعم شعبي واسع في المملكة.

وفضلاً عن المخاوف السياسية المحتملة، فإن أي حملة اعتقالات ومضايقات بحق أعضاء «الإخوان» من شأنها إرهاق الخدمات الأمنية المحلية المثقلة بالفعل في الأردن. وفيما تستمر الحرب في سوريا حيث دخلت عامها الخامس، تواجه المملكة تحدياً غير مسبوق ناجماً عن التطرف المحلي والمخططات الإرهابية. ففي الشهر الماضي، قتلت القوى الأمنية في إربد ثمانية إرهابيين تابعين لتنظيم «الدولة الإسلامية» كما يُزعم، كانوا قد بلغوا مراحل متقدمة في التخطيط لهجوم. وفي حين يشكل الفرع المحظور لـ «الإخوان المسلمين» مصدر قلق دائم للقصر الملكي، تخلت الجماعة عن العنف في سياساتها. وبما أنها تفتقر للأموال وتم إقصاؤها عن قيادتها في القاهرة وتركيا وفي ظل التنافس مع خصمها المرخص من قبل الحكومة و"مبادرة زمزم"، لم تعد الجماعة المتمسكة بأفكارها القديمة كما كانت عليه سابقاً، بحيث أصبحت تُعتبر مصدر إزعاج أكثر منه تهديداً لعمّان.

وحتى مع ذلك، تشعر واشنطن بالقلق إزاء الاستقرار في الأردن وستتابع على الأرجح التطورات عن كثب هذا الأسبوع. ويُخشى أن تأتي أي خطوات إضافية متخذة بحق جماعة «الإخوان» المحظورة، بالرغم من كونها مبررة ربما، بنتائج عكسية. ولكن، بالنسبة إلى عمّان، فتفكيك الجماعة القديمة وتطوير "مبادرة زمزم" هما حجر الأساس لِما يبدو استراتيجية محلية طويلة الأمد وطموحة لمكافحة التطرف. وإذا ما حدثت مواجهة محتملة في السابع من نيسان/أبريل فقد تزودنا بمؤشر مبكر على فرص نجاح الخطة.

القمة المصرية السعودية: اتفاقات اقتصادية وسط غياب الأزمات الإقليمية

القاهرة ـ العربي الجديد 9\4\2016

تجنب المؤتمر الصحافي الذي عقد بقصر الاتحادية الرئاسي في القاهرة، اليوم الجمعة، بين الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، التطرق إلى الموقف المصري السعودي المتباين بشأن الحرب السورية، أو الإسلام السياسي بكل من ليبيا واليمن، وخلا من القضايا الإقليمية المهمة التي تتوازى مع التغطية الإعلامية الضخمة لزيارة العاهل السعودي إلى العاصمة المصرية.

وباستثناء الاتفاق على إنشاء جسر بري يربط بين البلدين، جاءت القمة المصرية السعودية بلا مواقف سياسية واضحة، واقتصرت على توقيع عدد من الاتفاقات الاقتصادية المعلنة سلفا، فيما منح السيسي الملك السعودي قلادة النيل تقديراً لدوره ومواقفه، في دعم مصر.

وتمثلت أبرز الاتفاقات في التعاون بمجالات النقل البحري والموانئ، والكهرباء والطاقة، والعمل، والإسكان والتطوير العقاري، والزراعة، والتجارة والصناعة، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج تنفيذي تربوي تعليمي، وآخر في مجال الثقافة والإذاعة والتلفزيون، وإنشاء جامعة باسم الملك سلمان بمدينة الطور، وتجمعات سكنية في مناطق سيناء، وتطوير مستشفى قصر العيني.

وكان الكيان الصهيوني قد أعلن معارضته لإقامة الجسر البري بين مصر والسعودية، لأن الدراسات الهندسية أظهرت وقوع الجسر فوق جزيرتي تيران وصنافير، الواقعتين عند مدخل خليج إيلات، ما يمثل تهديداً استراتيجياً على إسرائيل، بحسب ما نقله موقع "صوت إسرائيل" باللغة العربية في وقت سابق.

كما شهد الملك والرئيس توقيع اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، بعد مفاوضات استمرت لخمس سنوات، بحيث تُضم إلى حدود السعودية جزيرتان كان عليهما خلاف بين البلدين، مقابل منح الجانب السعودي لنظيره المصري 2 مليار دولار سنويا، بالإضافة إلى 25 في المائة من قيمة الغاز والبترول المستخرج منهما، وفقا لمصدر حكومي مطلع.

ومن المقرر أن يتوجه خادم الحرمين إلى مشيخة الأزهر، السبت، لوضع حجر أساس للمدينة السكنية للوافدين، والإعلان مساء عن توقيع 7 اتفاقيات استثمارية بين رجال الأعمال السعوديين، والجانب المصري، على أن يلقي خطاباً، الأحد، أمام مجلس النواب، ويتوجه الإثنين إلى جامعة القاهرة التي أعلنت منحه الدكتوراه الفخرية.

من جهته، كرر السيسي حديثه عن أن "خصوصية العلاقات التي تجمع بين القاهرة والرياض، ستمكنهما من مواجهة كافة التحديات التي تواجه المنطقة العربية"، فضلا عن أن الزيارة تأتي "توثيقاً لأواصر الأخوة والتكاتف القائمة بين البلدين، وتفتح المجال أمام انطلاقة حقيقية في العمل العربي المشترك"، وأن "الشعب المصري لم ينس يوما مواقف السعودية، وتطوع أبنائها في القوات المسلحة المصرية خلال التعبئة العامة لمواجهة العدوان الثلاثي عام 1956".

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأضاف السيسي خلال المؤتمر، أن التنسيق المشترك بين البلدين يمثل نقطة انطلاق حقيقية بشأن أزمات المنطقة، على نحو ما نشهده في القضية الفلسطينية واليمن وليبيا وسورية، مشيراً إلى أنه رغم ما تعانيه دول المنطقة نتيجة احتدام الصراعات "فإن زيارة الملك سلمان تدفعه للتفاؤل، لإعادة مفهوم الدولة الوطنية الجامعة للوقوف في مواجهة الإرهاب والتطرف".

وقال الملك سلمان، من جانبه، إن الزيارة تأتي في إطار تعزيز العلاقات التاريخية الوطيدة بين البلدين، وتوثق التعاون المشترك الذي يصب في خدمة الشعبين، وحفظ الأمن والسلم الاقليمي والدولي، مشيراً إلى أن "العلاقة بين البلدين مصر والسعودية حصن منيع للأمة العربية والإسلامية"، لافتاً إلى أن الملك المؤسس عبد العزيز رسخ أساس العلاقة السعودية المصرية في زيارته الخارجية الوحيدة لمصر عام 1946.

"العربي الجديد" ينشر مسودة الهدنة باليمن: الانقلابيون ينتظرون تعديلات

عادل الأحمدي العربي الجديد 9\4\2016

تتجه أنظار اليمنيين إلى الهدنة المرتقبة المقرر أن تبدأ الأحد المقبل، فيما حصل "العربي الجديد" على المسودة التي قدمتها الأمم المتحدة لاتفاق وقف إطلاق النار، بعد يوم من إعلان الناطق باسم الجماعة محمد عبدالسلام استلامها وتقديم ملاحظات حولها قبل الموافقة النهائية.

وأكدت مصادر سياسية قريبة من الحوثيين لـ"العربي الجديد"، أن الجماعة وحليفها حزب "المؤتمر الشعبي" الذي يترأسه الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، لا يزالان بانتظار نسخة معدلة من مسودة إطلاق النار تستوعب الملاحظات المقدمة من الطرفين، بعدما أعلنا، الخميس، تسليم الملاحظات للأمم المتحدة.

ووفقاً لوثيقة مسرّبة حصل عليها "العربي الجديد"، فإن المسودة الأولية التي رفضتها الجماعة تتألف من 20 بنداً وتنص على أن يوافق الحوثيون وحزب المؤتمر على وقف الأعمال القتالية بدءاً من 10 أبريل/ نيسان، الساعة 23.59 مساء الأحد (أي الإثنين عملياً). ومن اللافت أن هذا البند الذي جاء في مقدمة الوثيقة اقتصر على موافقة شريكي الانقلاب بوقف إطلاق النار ولم يسم الطرف الآخر، الأمر الذي يثير تحفظاً من الحوثيين.

وتتضمن المسودة بنداً مثيراً وهو الرابع الذي "يسمح فقط باستخدام القوة بغرض الدفاع عن النفس"، ويشترط "أن يكون باستخدام الحد الأدنى من القوة اللازمة للرد على هجوم مباشر أو لإعادة أو لضمان الأمن فقط في المنطقة التي تتواجد بها القوات التابعة للطرف المعني". وهو البند الذي يمكن أن تندرج تحته الخروق المتوقعة، ويخشى معه الحوثيون أن يكون غطاءً لاستمرار العمليات الجوية.

كما تتضمن المسودة بنداً يلزم الحوثيين وحزب المؤتمر بـ"التهدئة الإعلامية وتوجيه الخطاب في اتجاه دعم الحل السلمي"، وأن "يتم اختيار 4 من كبار الضباط العسكريين وضابطي عمليات متوسطي الرتبة، يمثلون أنصار الله والمؤتمر ليكونوا أعضاء في لجنة التهدئة والتنسيق". ومن الملاحظ أيضاً، أن النص يلزم الانقلابيين بالتهدئة الإعلامية ويحدد نسبة تمثيلهم في لجنة التهدئة ولم يحدد نسبة الطرف الآخر ممثلاً بالحكومة الشرعية.

وفي البنود من الثامن وحتى الـ13 تحدد المسودة تفاصيل متعلقة بـ"لجنة التهدئة" المشرفة على وقف إطلاق النار، وتتضمن أن تجتمع لجنة التهدئة والتنسيق في الكويت خلال فترة المشاورات ويحدد المبعوث الخاص للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد، مكان انعقادها بعد ذلك بالتشاور مع الأطراف"، كما تقوم اللجنة بالتواصل "مع اللجان المحلية لتثبيت وقف الأعمال القتالية".

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

ووفقاً للمسودة، "تكون لجنة التهدئة والتنسيق مسؤولة عن التنسيق والتشاور مع الأطراف عند وقوع حوادث لتفادي حصول تصعيد". وتتضمن المسودة بنداً لافتاً وهو أنه لا يحق للجنة التهدئة "تحميل مسؤولية الخروق لأي من الأطراف أو رفع تقارير بشأنها إلا للأمم المتحدة"، ويحظر على أعضائها التواصل مع الإعلام أو إصدار أي معلومات أو تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي.

وتتضمن أيضاً أن "يضطلع المبعوث الخاص للأمم المتحدة، أو مسؤول آخر يعيّنه من الأمم المتحدة، بكافة أنشطة التواصل أو التقارير المتعلقة بعمل لجنة التهدئة طيلة فترة وقف الأعمال القتالية".

إجراءات عملية

تتضمن المسودة بنوداً وإجراءات عملية، منها ما جاء في البند الثالث، أنه "يجوز للقيادات العسكرية المحلية الاتفاق في ما بينها على العمل على فك الاشتباك وإبعاد الآليات والوحدات العسكرية المحلية إلى خارج نطاق المدى الفعال للأسلحة المتوفرة".

وفي البنود من الـ14 وحتى الـ20 يفصّل الحديث عن اللجان الميدانية، تبدأ "بتأسيس لجان محلية لتثبيت وقف الأعمال القتالية فور الاتفاق على إجراءات وقف الأعمال القتالية في تعز وشبوة ومأرب والضالع والبيضاء"، وتتألف كل لجنة محلية من 8 على الأقل من الوجهاء المحايدين المقبولين لدى الطرفين.

ووفقاً للمسودة، "تنخرط اللجان المحلية لتثبيت وقف الأعمال القتالية بصورة استباقية مع القادة العسكريين المحليين من كل التشكيلات العسكرية من الأطراف في منطقتهم"، و"ترسل اللجان المحلية لتثبيت وقف الأعمال القتالية تقاريرها عن أي أنباء أو ادعاءات بحدوث خروقات إلى لجنة التهدئة والتنسيق"، وتعمل "مع الأطراف على دعم إجراءات بناء الثقة المحلية، من بينها إطلاق سراح وتبادل الأسرى".

وبحسب المسودة، "يجوز للجان المحلية أن تساعد في التحضير لإجراءات انسحاب المليشيات والمجموعات المسلحة بحسب الاقتضاء وعملاً بالاتفاقات التي تفضي إليها المشاورات برعاية الأمم المتحدة"، ويتم تفعيل هذه اللجان "قبل بدء وقف الأعمال القتالية من أجل فتح قنوات التواصل مع القادة العسكريين من كل الأطراف"، و"أثناء وقف الأعمال القتالية، تتواصل اللجان المحلية بصورة نشطة مع المجتمع المدني من أجل تعزيز الالتزام العام بوقف الأعمال القتالية".

إجمالاً، كان أبرز ما يلفت الانتباه في الوثيقة أنها تسمي الحوثيين وحلفاءهم ولم تسم الطرف الآخر، بالإضافة إلى أن بعض البنود تشير إلى أن الوثيقة أعدت في فترة سابقة، كما أنه ليس معروفاً السقف الزمني لإنجاز كل بند فيها، فضلاً عن أنها لم تشر صراحة إلى ضربات التحالف سوى الإشارة الى الضربات الجوية التي لا يمتلكها الا التحالف، ولم تشر الوثيقة المسربة إلى مسألة تسليم السلاح أو الانسحاب من المدن كونها ركزت على تثبيت وقف إطلاق النار وبقاء كل طرف في حدود المناطق التي يسيطر عليها.

"التحالف" يلتزم بالهدنة طالما التزم بها الانقلابيون

في هذه الأثناء، أعلن المتحدث باسم التحالف العربي العميد أحمد عسيري، أن التحالف مستعد للالتزام بوقف إطلاق النار، طالما التزم الانقلابيون بقرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى انسحابهم من المدن اليمنية.

وقال عسيري لوكالة "أسوشيتد برس"، إن على الحوثيين إظهار التزامهم بمحادثات السلام المقررة في 18 أبريل/ نيسان الجاري، والتي قد تسفر عن تسوية سياسية. وأضاف أن على المتمردين الاعتراف بحكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وتسليم أسلحتهم الثقيلة.

مركز GAZA للدراسات والاستراتيجيات
Center for Studies & Strategies

أبرز محطات الدعم السعودي لمصر في عهد السيسي

عربي21 – أحمد مصطفى 8\4\2016

لم يتوقف الدعم السعودي لمصر بعد انقلاب 3 يوليو وحتى الزيارة الأخيرة للملك سلمان، الذي رأى فيها مؤيدو نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي تأكيدا للدعم السياسي لمصر، إلى جانب الدعم الاقتصادي.

ويتطلع المصريون إلى الدعم الاقتصادي السعودي، ويرونه الأهم حاليا في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها البلاد.

وكانت أبرز محطات الدعم السعودي بعد إطاحة الجيش المصري بأول رئيس مدني منتخب، محمد مرسي، وتسلم الجيش المصري مقاليد الحكم في البلاد بقيادة وزير الدفاع حينها عبد الفتاح السيسي، ومن ثم انتخابه رئيسا.

وعقب انقلاب الثالث من يوليو، دعمت السعودية مصر بخمسة مليارات دولار، وأمدت القاهرة باحتياجاتها من الوقود بما قيمته مليار دولار.

وفي شباط/ فبراير 2015، نشرت قناة "مكلمين" المصرية المعارضة تسريبا للسيسي وجه فيه مدير مكتبه عباس كامل لطلب 10 مليارات دولار من كل دولة خليجية بما فيها السعودية.

وفي المؤتمر الاقتصادي الذي عقدته مصر في مدينة شرم الشيخ السياحية، في آذار/ مارس 2015، قدمت السعودية أربعة مليارات دولار على شكل استثمارات في مصر.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2015، وجه الملك سلمان بزيادة استثمارات السعودية في مصر، بمبلغ 30 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل ثمانية مليارات دولار.

كما وجه أيضا بتوفير احتياجات مصر من الوقود لمدة خمس سنوات.

مصر تنتقد إيران تزامنا مع زيارة الملك سلمان

القاهرة- عربي21 8\4\2016

أبدت وزارة الخارجية المصرية انزعاجا رسميا من إيران إثر تقارير أفادت بضبط شحنات أسلحة إيرانية في أثناء محاولة تهريبها إلى اليمن، وجاء هذا الانتقاد بعد ساعات قليلة من زيارة العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، للقاهرة، التي تستمر خمسة أيام.

فقد صرّح المتحدث باسم الخارجية المصرية، أحمد أبو زيد، في مؤتمر صحفي، الخميس، بأن "استمرار مساعي تهريب السلاح إلى اليمن بشكل مخالف لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، يؤكد مجددا دواعي القلق المصري تجاه سلوك إيران الإقليمي".

الجدير بالذكر أنه يجري الاعتقاد قبيل زياة الملك سلمان لمصر، بأن القاهرة لا يبدو موقفها واضحا فيما يخص سعي السعودية ودول الخليج إلى تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، والتفاهم بشأن آليات حجب تدخل طهران في دول عربية.

واللافت في تصريحات الوزارة الخارجية المصرية، أن هذه المسألة الخلافية تبدو أنها أصبحت محل اتفاق، إثر الزيارة المهمة التي يقوم بها العاهل السعودي.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأثار المسؤول المصري أيضا في تصريحاته "علامات استفهام" حول "التناقض بين المواقف الرسمية الإيرانية وممارساتها الفعلية، التي لا تسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة، بل تعكس استمرار سياسة التدخل غير البناء في الشأن العربي، وتقوض من التطلعات لإعادة بناء جذور الثقة بين ايران وجيرانها"، وفق تعبيره.

وتهدف هذه الزيارة على ما يبدو إلى التخفيف من التوترات الأخيرة في العلاقات بين الرياض والقاهرة، وجذب المزيد من الاستثمارات السعودية، وطمأنة الرياض بشأن دعم القاهرة لموقفها إزاء إيران، وبحث إمكانية إبرام صفقات السلاح، بحسب ما تم تداوله قبل الزيارة.

وهذه التصريحات للمسؤول المصري تبدو مطمئنة للجانب السعودي، الذي يظهر بأن أولويته الحالية "مواجهة وتحجيم الوجود الإيراني في المنطقة".

يشار إلى أن زيارة الملك سلمان إلى مصر تأتي تلبية للدعوة الموجهة من السيسي، حسبما ذكرت وكالة الأنباء السعودية.

وتشمل زيارة الملك لقاءات مع عدد من كبار الشخصيات والمسؤولين المصريين، بالإضافة إلى لقاء أعضاء مجلس الأعمال المصري السعودي، وعزمه إلقاء خطاب أمام برلمان السيسي.

تم بحمد الله

****

******

***

*

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies